

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part I)
18 February 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة العاشرة
الرباط، 8-9 أيلول/سبتمبر 2015

البند 5 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية

البُعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة

موجز

للدinamيات السكانية، أي النمو السكاني والهياكل العمرية والتوسع العمراني والهجرة، تأثير على الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. لذا، تشدد هذه الوثيقة على أهمية التركيز على الفئات الاجتماعية والديمغرافية الضعيفة، ولا سيما الشباب، والمهاجرين الدوليين، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، لسد الفجوة القائمة بينها وبين عامة السكان.

وتستعرض هذه الوثيقة الوضع الحالي لهذه الفئات في المنطقة العربية، وتحدد القضايا والأولويات السكانية الواردة في أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة. وتقرن بين الإطار العالمي لهذه الأهداف، وإعلان القاهرة الذي اعتمده الدول العربية خلال المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية الذي عقد في حزيران/يونيو 2013. وتخلص هذه الوثيقة إلى عدد من التوصيات التي تشدد على أهمية تنفيذ إعلان القاهرة، وضرورة مراعاة البُعد السكاني في الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة، باعتباره عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1 مقدمة
<u>الفصل</u>		
3	8-4 أولاً- السكان والتنمية المستدامة
5	15-9 ثانياً- الديناميات السكانية في المنطقة العربية
7	23-16 ثالثاً- تحديات التنمية
7	17-16 ألف- الشباب
7	20-18 باء- المهاجرون الدوليون
8	22-21 جيم- كبار السن
8	23 دال- الأشخاص ذوو الإعاقة
9	31-24 رابعاً- مراعاة السكان في إطار أهداف التنمية المستدامة المقترحة
10	27-26 ألف- الشباب
11	28 باء- الهجرة الدولية والمهاجرون
11	29 جيم- كبار السن
11	30 دال- الأشخاص ذوو الإعاقة
11	31 هاء- الفئات الضعيفة
خامساً- إعلان القاهرة لعام 2013 وأهداف التنمية المستدامة المقترحة:		
12	47-32 استعراض مقارن
12	38-33 ألف- الشباب
13	41-39 باء- الهجرة الدولية والمهاجرون
14	45-42 جيم- كبار السن
15	47-46 دال- الأشخاص ذوو الإعاقة
16	50-48 سادساً- الخلاصة والرسائل الأساسية

مقدمة

1- تدخل الديناميات السكانية في صلب عملية التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، اتفقت الحكومات المشاركة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام 1994، على المبدأ التالي: "تتطلب التنمية المستدامة ... الاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها الإدارة السليمة وتحقيق توازن متناسق ودينامي بينها"⁽¹⁾. وبيّن هذا المبدأ أن للديناميات السكانية، أي النمو السكاني والهياكل العمرية والتوسع العمراني والهجرة، تأثيراً على الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

2- وتهدف هذه الوثيقة إلى تبيان الرابط الوثيق بين البُعد السكاني والتنمية المستدامة. فتحدد في هذا السياق ما تتناوله أهداف التنمية المستدامة المقترحة من قضايا وأولويات متعلقة بالسكان، وما تتضمنه من إشارات واضحة إلى أربع فئات اجتماعية وديمقراطية هي الشباب، والمهاجرون الدوليون، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة. وتشير إلى الفئات الضعيفة باعتبارها فئة أوسع نطاقاً يمكن أن تضم الفئات الاجتماعية والديمقراطية المعرضة بدرجة عالية لخطر التمييز. ولا تبحث هذه الوثيقة عن الإشارات الواردة في أهداف التنمية المستدامة إلى فئة النساء، وبالتالي لن يتناول التحليل هذه الفئة.

3- وتعرض الوثيقة خصائص الفئات الأربع المذكورة أعلاه، والتحديات الإنمائية التي تواجهها في المنطقة العربية. وتبين النقاط المشتركة في معالجة القضايا المتعلقة بالسكان، بين أهداف التنمية المستدامة وإعلان القاهرة الصادر في عام 2013 بشأن "تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير"⁽²⁾. وأخيراً، تقدم هذه الوثيقة توصيات إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لدعمها في الأعمال التحضيرية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، بما يضمن مراعاة البُعد السكاني في الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة، باعتباره عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، ومساعدتها على تحسين رفاه الشباب، والمهاجرين الدوليين، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل سد الثغرات القائمة بين هذه الفئات وعامة السكان.

أولاً- السكان والتنمية المستدامة

4- تنطوي الديناميات السكانية على فرص وتحديات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فلهذه الفرص والتحديات تأثيراتها الإيجابية والسلبية على مستويات الطلب على الخدمات، والاستهلاك، والإنتاج، وتوفير الموارد الطبيعية، التي يمكن أن تشكل حافزاً لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، والحد من الفقر، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المهم فهم الديناميات السكانية، لتحديد الفئات الضعيفة التي لا تلبى البرامج القائمة احتياجاتها الإنمائية. فإغفال هذه الديناميات عند وضع خطط التنمية وتقديم الخدمات العامة، يحول دون تلبية احتياجات السكان على نحو ملائم.

(1) المبدأ 6 من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (A/CONF.171/13).

(2) الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014)، القاهرة، 24-26 حزيران/يونيو 2013. متوفرة عبر الرابط: http://arabstates.unfpa.org/webdav/site/as/shared/docs/2013_Cairo_Declaration_Arabic.pdf.

5- وفي هذا السياق، أجري استعراض عالمي لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذه، وذلك لتحديد الإنجازات المحققة، والثغرات المتبقية، والتحديات المستجدة، وتقديم التوصيات بشأن الخطط المستقبلية لما بعد عام 2014. وقد تزامن هذه الاستعراض مع المشاورات العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، واستند إلى الاستعراضات والمشاورات الإقليمية بهذا الشأن. وعملاً بقرار الجمعية العامة 234/65 المؤرخ 5 نيسان/أبريل 2011 بعنوان "متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014"، أجرت اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، استعراضات إقليمية، ساهمت نتائجها في إعداد تقرير الأمين العام المعنون "إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام 2014"⁽³⁾ الذي قدم إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والأربعين (نيويورك، 7-11 نيسان/أبريل 2014). وتناول هذا التقرير خمس ركائز مواضيعية رئيسية هي الكرامة وحقوق الإنسان؛ والصحة؛ والمكان والتنقل؛ والحوكمة والمساءلة؛ والاستدامة. وحدد إطاراً شاملاً لما بعد عام 2014 لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في عام 1994 على نحو كامل، ومعالجة الأولويات السكانية.

6- وفي المنطقة العربية، بينت نتائج الاستعراض والمشاورات التي أجريت لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، أن المنطقة "حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، غير أن هذا التقدم لم يكن متوازناً"⁽⁴⁾. فقد حقق معظم البلدان بعض التقدم في عدد من المجالات كالصحة والحقوق الإنجابية، والتعليم، وتمكين المرأة، ولكنها لم تسجل أي تحسن يذكر في المجالات المتعلقة بالنزوح الداخلي، والتوسع العمراني، والهجرة الدولية، والقضايا المتعلقة بكبار السن. وبينت نتائج الاستعراض أيضاً عاملين أساسيين يعيقان هذا التقدم، هما: (أ) عدم تخصيص الموارد المالية اللازمة لوضع السياسات والبرامج، وإنشاء مؤسسات مختصة بمعالجة قضايا السكان والتنمية وتلبية الأولويات ذات الصلة؛ و(ب) عدم اعتماد نهج متكامل لمعالجة قضايا السكان والتنمية المحددة في برنامج العمل. ويمكن ربط العامل الأول، أي النقص في التمويل، بعدم إدماج الديناميات السكانية على النحو الملائم في الأهداف الإنمائية للألفية التي شكلت الإطار الأساسي لتوجيه التمويل المخصص لعمليات التنمية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية.

7- وخلال المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية الذي عقد في القاهرة، من 24 إلى 26 حزيران/يونيو 2013، جددت هذه الدول التزامها بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واعتمد المشاركون إعلان القاهرة باعتباره خارطة طريق لتنفيذ جدول الأعمال الإقليمي المتعلق بالسكان والتنمية لما بعد عام 2014. وقد تناول الإعلان الركائز المواضيعية الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه، وأشار إليها على الشكل التالي: "الكرامة والمساواة"؛ و"الصحة"؛ و"المكان والاستدامة البيئية"؛ و"الإدارة الرشيدة".

8- وفي الاجتماعات الدولية الرئيسية اللاحقة، أعادت الحكومات التأكيد على أهمية معالجة القضايا المتعلقة بالسكان لتحقيق التنمية المستدامة. فتناولت الديناميات السكانية كجزء من المشاورات المواضيعية العالمية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015، لا سيما في إطار عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية

(3) A/69/62.

(4) الإسكوا، وجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية ما بعد 2014 في الدول العربية: تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير، ملخص تنفيذي (القاهرة، 2014).

المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سُكّل في 22 كانون الثاني/يناير 2013 لوضع مقترحات لأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- الديناميات السكانية في المنطقة العربية

9- في الأعوام الثلاثين الأخيرة، لم يتضاعف عدد السكان العرب فحسب، بل تعدى الضعف ليصل إلى 363.3 مليون نسمة في عام 2012، شكّل الرجال منهم 51.7 في المائة، والنساء 48.3 في المائة، بعد أن كان 167.2 مليون نسمة في عام 1980. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان 604 ملايين نسمة بحلول عام 2050، أي بزيادة تعادل ثلثي العدد المسجل في عام 2012، كما من المتوقع أن تظل نسبتا الرجال والنساء على ما هما عليه تقريباً، 51.2 في المائة للرجال و48.8 في المائة للنساء. ومن أبرز العوامل التي أدت إلى الزيادة التي شهدتها الأعوام الثلاثون الماضية في أعداد السكان العرب، بلوغ المتوسط السنوي لمعدل النمو السكاني الإقليمي 2.4 في المائة مقابل متوسط سنوي لمعدل النمو العالمي بلغ 1.5 في المائة. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض في معدلات الخصوبة في المنطقة العربية إلى تراجع متوسط معدل النمو السنوي ليصل إلى 1.7 في المائة في الفترة 2012-2025⁽⁵⁾، غير أن هذه النسبة ستظل أعلى من متوسط معدل النمو العالمي الذي سيبلغ 1 في المائة خلال الفترة نفسها. ونظراً إلى الزخم السكاني، ستشهد المنطقة العربية في الفترة المقبلة زيادات إضافية على معدلات السكان، ناتجة بشكل أساسي عن العدد الكبير للسكان الذين هم في سن الإنجاب.

10- ويعتبر الهرم السكاني في المنطقة العربية فتياً إلى حد ما، لأن الأطفال (0-14 سنة) والشباب (15-24 سنة) يشكلون على التوالي ثلث وخمس مجموع السكان. ومن المتوقع أن يستمر عدد الأطفال في التزايد ليصل إلى 135.5 مليون نسمة في عام 2030، بعدما كان 116.0 مليون نسمة في عام 2010، كما من المتوقع أن تزداد أعداد الشباب لتصل إلى 85.3 مليون نسمة في عام 2030، بعد أن بلغت 69.4 مليون نسمة في عام 2010. أما من حيث نسبة هاتين الفئتين إلى مجموع السكان، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة الأطفال إلى 27.8 في المائة بحلول عام 2030، بعد أن بلغت 33.3 في المائة في عام 2010، ونسبة الشباب إلى 17.5 في المائة بحلول عام 2030، بعد أن بلغت 19.9 في المائة في عام 2010، على أن تستمر هذه النسب بالانخفاض تزامناً مع تباطؤ الزخم السكاني.

11- والفئة العمرية التي تسجل أسرع زيادة في معدل النمو هي فئة السكان الذين هم في سن العمل (25-64)، إذ يُتوقع أن يرتفع عددهم من 148.6 مليون نسمة في عام 2010 (أي 42.7 في المائة من مجموع السكان العرب)، إلى 236.1 مليون نسمة في عام 2030 (أي 48.8 في المائة). أما الفئة التي تشكل أصغر شريحة من مجموع السكان العرب، فهي فئة كبار السن (65 سنة وما فوق)، التي بلغت نسبة 4.1 في المائة في عام 2010. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي ظلت فيها معدلات الخصوبة مرتفعة، تشهد زيادة بطيئة في معدل كبار السن. ولكن من المتوقع أن ترتفع نسبة كبار السن بعد عام 2025 بوتيرة متزايدة، من 5.5 في المائة في عام 2025 إلى 7.3 في المائة في عام 2035 (أي 38.0 مليون نسمة)، و9.8 في المائة في عام 2045 (أي 56.8 مليون نسمة)، و11.7 في المائة في عام 2050 (أي 70.4 مليون نسمة)⁽⁶⁾.

(5) ESCWA, "The demographic profile of the Arab countries", 2013 (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.14)

(6) المرجع نفسه.

12- وفي عام 2014، بلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية العربية 57.7 في المائة، وهي نسبة تفوق المعدل العالمي الذي بلغ في العام نفسه 53.6 في المائة. واستقر معدل نمو السكان السنوي في هذه المناطق في الفترة 1980-2014، على نسبة 3.1 في المائة؛ ومن المتوقع أن تشهد هذه النسبة انخفاضاً لتبلغ 2.1 في المائة في الفترة 2014-2030، و1.6 في المائة في الفترة 2030-2050. غير أنه من المتوقع أن يسجل عدد السكان في المناطق الحضرية زيادة من 218.2 مليون نسمة في عام 2014 إلى 416.8 مليون نسمة في عام 2050، بحيث يشكل السكان في المناطق الحضرية العربية حوالى ثلثي عدد سكان المنطقة العربية⁽⁷⁾.

13- إن الهجرة الدولية مرتفعة في المنطقة العربية، وهي غالباً ما تتخذ شكل هجرة اليد العاملة، أو الهجرة القسرية. وفي هذا الإطار، شهدت الأعوام الثلاثة والعشرون الماضية زيادة في أعداد المهاجرين الدوليين وصلت إلى 15.4 مليون مهاجر، أي أن عدد المهاجرين ارتفع من 14.9 مليون في عام 1990 (6.5 في المائة من سكان المنطقة) إلى 30.3 مليون في عام 2013 (8.2 في المائة من سكان المنطقة). ومقارنة مع الأرقام المسجلة عالمياً، والتي تفيد بأن عدد المهاجرين الدوليين بلغ 154.2 مليون في عام 1990 (2.9 في المائة من سكان العالم) و231.5 مليون في عام 2013 (3.2 في المائة من سكان العالم)، استضافت المنطقة العربية 9.6 في المائة من المهاجرين الدوليين في عام 1990، و13.1 في المائة في عام 2013. ولا بد من الإشارة إلى أن 73.8 في المائة من المهاجرين الدوليين في المنطقة في عام 2013 استضافتهم بلدان مجلس التعاون الخليجي⁽⁸⁾.

14- وازدادت أعداد السكان الخاضعين للهجرة القسرية في الأعوام القليلة الماضية، نتيجة حركات النزوح السكاني الكبيرة الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن العدد المسجل للسكان الذين نزحوا من الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة بلغ نحو 3.8 مليون مهاجر، علماً أن 1.2 مليون منهم لجأ إلى لبنان، و622.600 إلى الأردن، مما أدى إلى زيادة الضغط على موارد البلدان المستضيفة وبنيتها الأساسية، وتفاقم التحديات التي تواجهها هذه البلدان في تلبية حاجات اللاجئين وصون حقوقهم⁽⁹⁾.

15- وبشكل عام، تتأثر التركيبة العمرية للسكان بفعل تداخل عوامل ديمغرافية عديدة، لا سيما نسب الولادات، والوفيات، والهجرة. وفي الوقت الراهن، يُعتبر الهرم السكاني العربي قتيماً، ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض نسبة إعالة الأطفال، الناتج عن تراجع معدلات الخصوبة، إلى انخفاض نسبة الإعالة بشكل عام. هذه الزيادة الملحوظة التي تشهدها المنطقة في أعداد السكان الذين هم في سن العمل، مقرونة بانخفاض نسبة الإعالة، تتيح ما يسمى بالنافذة الديمغرافية في بلدان عربية عديدة، إذ يعزز هذا الوضع القدرة على الادخار والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن الاستفادة من عوائد التحولات الديمغرافية ليست تلقائية، بل تتطلب من البلدان وضع سياسات سليمة تحولها تعزيز الإدارة الرشيدة، والنمو الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري في خلال دورة الحياة.

(7) حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى قاعدة بيانات توقعات التوسع الحضري في العالم، تنقيح عام 2014. متوفرة على:

<http://esa.un.org/unpd/wup/>

(8) "The demographic profile of the Arab countries" .ESCWA

(9) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين – البوابة الإلكترونية للمعلومات بين

الوكالات. متوفرة على: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php> (accessed 19 February 2015)

ثالثاً- تحديات التنمية

ألف- الشباب

16- يواجه الشباب في المنطقة العربية، أي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، تحديات عديدة في مجالات التعليم، والعمل، والصحة، والمشاركة. وبالرغم من التقدم المحرز في معظم المؤشرات المتعلقة بالتعليم، لا تزال المنطقة تعاني، وبنسب متفاوتة بين البلدان، من مشاكل في هذا المجال، منها الأمية؛ والتسرب في مرحلة التعليم الابتدائي؛ والتفاوت بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس؛ ونوعية التعليم، وارتباطه باحتياجات سوق العمل. وتشكل نوعية التعليم وارتباطه باحتياجات سوق العمل أحد أهم التحديات بالنظر إلى ارتفاع نسب البطالة في المنطقة العربية، ولكن بنسب متفاوتة بين البلدان، حيث تسجل المنطقة أعلى نسبة بطالة في العالم تصل إلى 23.2 في المائة، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ 13.9 في المائة، وترتفع هذه النسبة كثيراً بين الشباب بشكل خاص⁽¹⁰⁾. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الشباب العرب إلى المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، كما يواجهون صعوبة في الوصول إلى خدمات ومنتجات صحية ملائمة. وعلى صعيد صنع القرار، لا يشارك الشباب في هذه العملية إلا بشكل محدود (إذ تبلغ نسبة الشباب الذين يشاركون في منظمات المجتمع المدني 19 في المائة في المنطقة العربية، مقارنة مع 32 في المائة في البلدان الأفريقية)⁽¹¹⁾، مع العلم أن الكثير من البلدان العربية اختار التعامل مع هذه المسألة من خلال لجان معنية بالرياضة، والثقافة، والشؤون العائلية⁽¹²⁾.

17- وللتصدي لهذه التحديات، لا بد من أن تضع البلدان العربية سياسات معنية بالشباب تتناسب مع واقع المنطقة، وتساعد على الاستفادة القصوى من قدراتهم، وتؤمن لهم الفرص المناسبة. وفي هذا السياق، تُوفّر أهداف التنمية المستدامة، التي تراعي فئة الشباب في كافة المجالات، إطاراً مناسباً للبلدان العربية للتعامل مع المسائل الهامة المتعلقة بهذه الفئة، والاستفادة من الزيادة المسجلة في أعدادهم، ومن التحولات الديمغرافية.

باء- المهاجرون الدوليون

18- تشكل الهجرة الدولية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وتختلف هذه الهجرة، من حيث النوع والنسبة، فالهجرة القسرية هي النوع الأكثر شيوعاً بعد هجرة اليد العاملة. ويواجه المهاجرون الدوليون في المنطقة العربية العديد من التحديات، فغالباً ما لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية؛ وتبقى نسبة مشاركتهم ضئيلة في وضع البرامج والسياسات المعنية بهم عن طريق منظمات المجتمع المدني التي تعنى بشؤون المهاجرين؛ ويحظر عليهم في الكثير من الحالات المشاركة في نقابات العمال والجمعيات المهنية. لذا، من المهم أن تعزز البلدان العربية جهودها الرامية إلى حماية حقوق المهاجرين وصونها. ولا بد من الإشارة إلى أن العمال المنزليين المهاجرين هم أكثر الفئات

(10) United Nations Development Programme (UNDP) and International Labour Organization (ILO), *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies* (Beirut, 2012), p. 52.

(11) Mercy Corps, *Civic Engagement of Youth in the Middle East and North Africa: An Analysis of Key Drivers and Outcomes* (March 2012), p. 11. Available from http://www.mercycorps.org/sites/default/files/mena_youth_civic_engagement_study_-_final.pdf.

(12) ESCWA and the United Nations Programme on Youth, "Regional overview: youth in the Arab region" (2010). Available from <http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf>.

ضعفًا، لأن أحكام قانون العمل لا تسري عادةً عليهم. لذا، من الضروري إجراء إصلاحات تشريعية تمتثل للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، من أجل حماية هؤلاء العمال.

19- ويواجه المهاجرون القسريون في المنطقة تحديات عديدة، تتمثل بشكل أساسي بالنقص في الملاجئ والخدمات الاجتماعية. فهم ينافسون السكان المحليين الذين يعيشون في ظروف معيشية صعبة، في الحصول على الموارد الشحيحة، كالمسكن، والغذاء، والملجأ، والمياه، وفرص كسب العيش، مما يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية لهؤلاء المهاجرين.

20- ومن المتوقع أن يدعم دمج شؤون المهاجرين ضمن أهداف التنمية المستدامة، جهود البلدان العربية الرامية إلى تحسين تنظيم الهجرة بما يتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية والإقليمية، ويتيح الاستفادة من الهجرة الدولية ويحد من آثارها السلبية.

جيم- كبار السن

21- لا تأخذ الشيخوخة حيزاً كبيراً في جدول أعمال الحكومات العربية، مع أنها تشكل ظاهرة متنامية في المجتمعات العربية حيث تزداد نسبة المسنين بشكل سريع⁽¹³⁾. ففي العديد من البلدان العربية، تشهد هذه الفئة الديمغرافية زيادة في العدد والحاجات وبالتالي تواجه تحديات عديدة. وتشمل هذه التحديات التغير الحاصل في تركيبة الأسرة التي ما زالت تؤدي دوراً هاماً في رعاية كبار السن؛ وعدم توفر الدخل الثابت ونظم الحماية الاجتماعية، مع ما يسببه ذلك من زيادة في حالات الفقر، لا سيما بين النساء المسنات؛ وتمديد بقائهم في سوق العمل، لا سيما القطاع غير النظامي؛ وعدم توفر فرص متساوية للاستفادة من الرعاية الصحية؛ وغياب التخصص والتدريب في طب وعلم الشيخوخة في برامج التعليم؛ وصعوبة وصولهم إلى الخدمات والأماكن العامة؛ وعدم مراعاة احتياجات كبار السن في غرف الطوارئ⁽¹⁴⁾.

22- والتصدي لهذه التحديات اليوم له أهمية قصوى، لا سيما وأن أعداد كبار السن تزداد بوتيرة أسرع من تلك المسجلة في البلدان المتقدمة، وذلك في ظل مستويات تنمية اقتصادية واجتماعية متدنية مقارنة مع هذه البلدان. ومن شأن النمو المتسارع لفئة المسنين أن يؤدي إلى تدهور آليات الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية، والحد من الوقت المتاح أمام البلدان المعنية لوضع الآليات المؤسسية الخاصة بتلبية احتياجات كبار السن. من هنا، لا بد من التخطيط المسبق لتهيئة البيئة المؤاتية بما يضمن لكبار السن العيش بكرامة.

دال- الأشخاص ذوو الإعاقة

23- تسجّل في المنطقة العربية معدلات إعاقة منخفضة نسبياً تتراوح بين 0.4 و4.9 في المائة⁽¹⁵⁾. ولكن في ظل عدم الاستقرار في المنطقة، وصعوبة جمع البيانات عن الإعاقة وتفسيرها وتحليلها، يمكن الاستنتاج

(13) البلدان التي تشهد زيادة سريعة في أعداد كبار السن وفقاً لمعاري "نسبة إعالة المسنين" و"نسبة إعالة كبار المسنين"، هي: تونس، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب (يمكن مراجعة تقرير الإسكوا حول الملامح الديمغرافية للدول العربية: تحليل ظاهرة الشيخوخة، (2011). (E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper.9).

(14) للمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة الوثيقة التالية للإسكوا: "Ageing in the Arab region: trends, implications and policy options" (2013). (E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.15).

(15) ESCWA and League of Arab States, "Disability in the Arab region: an overview", (2014) (E/ESCWA/SDD/ 2014/Technical Paper.1).

أن هذه الأرقام لا تعكس الواقع الحقيقي. فبشكل عام، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة التهميش وقلة فرص الحصول على التعليم الجيد والدخول إلى سوق العمل، مما يحرمهم من الدخل الآمن ويعرضهم لظروف معيشية سيئة. وفي العديد من البلدان العربية، لا يتجاوز معدل تشغيل ذوي الإعاقة نصف أو حتى ثلث معدل التشغيل لمجموع السكان، ويبلغ معدل الأمية في صفوفهم أربعة أو خمسة أضعاف معدل الأمية لمجموع السكان. والمرأة المصابة بإعاقة هي الأكثر تضرراً، إذ تتعرض لضغوط مزدوجة، نظراً إلى الحواجز الإضافية التي تعيق مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً نقصاً في الوصول إلى الخدمات ومنشآت الرعاية الصحية الجيدة، كما أنهم لا يحصلون على نظم الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي المناسبة مما يزيد من استبعادهم وتهميشهم⁽¹⁶⁾. وتوفر أهداف التنمية المستدامة إطاراً شاملاً لمواجهة جميع أشكال التهميش التي تتعرض لها هذه الفئة من الأشخاص، لوضع سياسات شاملة تتيح لهم المزيد من الفرص.

رابعاً- مراعاة السكان في إطار أهداف التنمية المستدامة المقترحة

24- وضع الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة 17 هدفاً و169 غاية ووسيلة تنفيذ لتحقيقها بحلول عام 2030⁽¹⁷⁾. وتتصف هذه الأهداف والغايات بشموليتها وطابعها الدولي الذي يراعي الوضع والأولويات المحلية، في التصدي للتحديات القائمة والمستقبلية. كما تتصف بمراعاة ديناميات السكان والقضايا المرتبطة بالتنمية، نظراً إلى أهمية هذين العاملين في تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2014، أحرزت المفاوضات بين الحكومات تقدماً تزامنت معه زيادة التركيز على المسائل المعنية بالسكان والفئات الاجتماعية والديمقراطية، ولم يتم التغاضي عن أهمية هذه المسائل إلا في حالات معينة بغية تبسيط الغايات وتجميعها (يعرض الإطار التالي أحد الأمثلة عن تجميع هذه الغايات). ويبين ذلك التكامل بين برنامج عمل السكان والتنمية وإطار التنمية المستدامة من جهة، واهتمام الحكومات بقضايا السكان من جهة أخرى. لذا، يمكن اعتبار أهداف التنمية المستدامة نقطة الانطلاق لمعالجة القضايا والأولويات السكانية لما بعد عام 2015.

25- تتناول أهداف التنمية المستدامة عدداً من مسائل السكان وأولوياتهم، ولا سيما في الهدف 3 حول الصحة والرفاه؛ والهدف 4 حول التعليم الشامل والعدل والهدف 5 حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والهدف 8 حول النمو الاقتصادي الشامل وإتاحة الفرص من أجل عمل منتج ولائق. ومن المجالات المشمولة في الغايات المدرجة في إطار تلك الأهداف الحد من الفقر بمختلف مستوياته؛ والقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ ومضاعفة الإنتاجية الزراعية وأرباح شركات الإنتاج الصغيرة؛ وإتاحة الحصول بشكل متساو على مرافق الصرف الصحي الملائمة؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ وتسهيل عملية الهجرة بشكل آمن ومنتظم؛ وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين؛ وضمان الحصول على مساكن ملائمة وميسورة التكلفة وتحسين الأحياء الفقيرة؛ وتعزيز التوسع الحضري المستدام وإدارة المستوطنات البشرية؛ والحد من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال والاتجار؛ وتوفير هوية قانونية للجميع؛ وكفالة الوصول إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية؛ وتوفير بيانات عالية الجودة ومفصلة؛ ووضع آليات لرصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة.

(16) المرجع نفسه.

(17) الأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، A/68/970 (أب/أغسطس 2014). ويتبع ترقيم الأهداف والغايات الواردة في هذه الوثيقة، الترقيم المتبع في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

دمج المسائل المتعلقة بالسكان في أهداف التنمية المستدامة: مثل الهجرة الدولية والمهاجرين

من الملاحظ أن الحيز المخصص لفئة المهاجرين لم يتناقص أثناء تطور عمل الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، بخلاف الحيز المخصص للنازحين واللاجئين^(*) الذين يشكلون فئتين رئيسيتين في المنطقة العربية. وعلى غرار ما جرى بالنسبة إلى فئات ديمغرافية اجتماعية أخرى، تم دمج القضايا المتعلقة بالنازحين واللاجئين. فجمعت الغايات المعنية بالمسائل المتشابهة في غاية واحدة رئيسية وشاملة، أو تم إدماجها لتفادي التكرار. واستبدلت أيضاً بعض الغايات بوسائل تنفيذ، والعكس صحيح. وفي بعض الحالات سلط الضوء على الجانب الجنساني. أما في حالات أخرى، فقد استبدلت الإشارة إلى فئات اجتماعية وديمغرافية معينة بوضعها تحت "الفئات الضعيفة".

ويتطلب تنفيذ الغايات التي تشمل قضايا عدة تدابير وخطوات عديدة، كما يستلزم رصدها استخدام العديد من المؤشرات الكمية. وتعتبر الغاية 10-7 من الغايات الشاملة قضايا عدة إذ تدعو إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تنسم بحسن الإدارة. كما يشكل دمج الجُمَل المختلفة التي تتحدث عن التحويلات كمصدر للتمويل مثلاً لتفادي التكرار، وكذلك دمج كل ما يشير إلى خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين في وسيلة تنفيذ واحدة (10-ج).

ويشكل المثل المتعلق بالنازحين واللاجئين دليلاً على ضرورة أن تحرص الحكومات، في سياق المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة، على المحافظة على الغايات التي تتناول فئات اجتماعية ديمغرافية محددة، ولا سيما تلك المعنية بالفئات الضعيفة، وذلك للحيلولة دون اختصار تلك الغايات حفاظاً على حق جميع الفئات الاجتماعية الديمغرافية في التنمية.

(*) تجدر الإشارة إلى أن ذكر النازحين واللاجئين كان قد ورد بوضوح ثلاث مرات في الاقتراح الأول الذي قدمه الفريق العامل، ثم حذف في الصيغ اللاحقة. ولم تذكر هاتان الفئتان إلا بشكل عام في مقدمة تقرير الفريق العامل (A/68/970، ص 6-9)، حيث أكد على "أهمية الحرية، والسلام، والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان" وأهمية "الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي" (الفقرة 7)؛ وأقر بأن "البلدان التي تمر بحالات نزاع تحتاج إلى اهتمام خاص أيضاً" (الفقرة 10)؛ وأشار إلى ضرورة "إزالة العقبات التي تحول دون الأعمال التام للحق في تقرير المصير بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي" (الفقرة 15).

ألف- الشباب

26- تعنى مجالات ثلاثة بشكل مباشر بفئة الشباب، في إطار أهداف التنمية المستدامة، وهي التشغيل، والتعليم، والتخطيط للتصدي لتغير المناخ⁽¹⁸⁾. وقد منح توفير فرص العمل للشباب الحيز الأكبر من الاهتمام، إذ يدخل في إطار ثلاث غايات ووسيلة تنفيذ واحدة. وتدعو هذه الغايات إلى زيادة عدد الشباب الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق وريادة الأعمال (الغاية 4-4)؛ وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للشباب، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة (الغاية 5-8)؛ وتحقيق خفض كبير في نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة (الغاية 6-8). ويتطلب تحقيق هذه الغايات، وضع استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتفعيلها، وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية (وسيلة التنفيذ 8-ب). ويولى التعليم أهمية كبيرة أيضاً، إذ يدخل في إطار غايتين (4-6 و 8-6) تدعوان إلى ضمان إمام الشباب بالقراءة والكتابة والحساب، والتخفيف من أعداد الشباب الذين لا يحصلون على التعليم أو التدريب. ووردت مسائل الشباب في وسيلة التنفيذ 13-ب التي تدعو إلى تعزيز آليات تحسين قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقة بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التركيز على الشباب.

(18) لا ترد في هذا التقرير مجالات تعنى بفئة الشباب بشكل غير مباشر. كما لا يتناول التقرير المراهقات.

27- وترد الإشارة إلى السن في إطار الهدف 3 المعني بالصحة، وأربع غايات متعلقة بالشباب، وهي الغاية 5-3 المتعلقة بالوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات؛ والغاية 3-6 المتعلقة بخفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف؛ والغاية 3-7 المتعلقة بضمان الحصول على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية؛ والغاية 3-8 المتعلقة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وترد الإشارة إلى السن أيضاً في إطار الغاية 1-2 المعنية بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر؛ وفي الغاية 10-2 المعنية بتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ وفي وسيلة التنفيذ 17-18 المعنية ببناء القدرات لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة، ومناسبة التوقيت، وموثوقة، ومفصلة.

باء- الهجرة الدولية والمهاجرون

28- ترد مسائل الهجرة والمهاجرين في الغائتين 2-5 و16-2 المعنيتين بالقضاء على الاتجار بالنساء والأطفال؛ والغاية 8-8 المتعلقة بحماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة خصوصاً للعاملات المهاجرات؛ والغاية 10-2 حول تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغض النظر عن الأصل؛ والغاية 10-7 حول تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وأمن ومنتظم ومسؤول من خلال خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين (وسيلة التنفيذ 10-ج)؛ وفي وسيلتي التنفيذ 3-ج المعنية باستبقاء القوى العاملة في قطاع الصحة في البلدان النامية و17-18 حول بناء القدرات لتوفير بيانات عالية الجودة ومفصلة، ولا سيما بحسب الوضع كمهاجر.

جيم- كبار السن

29- تشير بعض الغايات المقترحة إلى كبار السن تحديداً، لا سيما تلك المعنية بالقضاء على جميع أشكال سوء التغذية (الغاية 2-2)؛ وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة، ومستدامة، ويسهل الوصول إليها، وميسورة التكلفة (11-2)؛ وتوفير سبل استفادة الجميع من أماكن عامة شاملة (11-7). بالإضافة إلى ذلك، تفصل الفقرة 27 من هذه الوثيقة الأهداف والغايات التي ترد فيها الإشارة إلى السن.

دال- الأشخاص ذوو الإعاقة

30- تشير بعض الغايات والأهداف ووسائل التنفيذ المقترحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً، ولا سيما في مجالات التشغيل (الغاية 8-5)، والإدماج (الغاية 10-2)، والوصول (الغائتان 11-2 و11-7)، وتوافر البيانات (الغاية 17-18)؛ وفي مجال التعليم أيضاً، فتركز على القضاء على التفاوت بين الجنسين وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني (الغاية 4-5)، من خلال بناء المرافق التعليمية التي تراعي الإعاقة وتهيئة بيئة تعليمية مأمونة للجميع (وسيلة التنفيذ 4-أ).

هاء- الفئات الضعيفة

31- لا بد من تمييز الفئات الضعيفة من أجل تحديد سبل دعم هذه الفئات وسد الفجوة القائمة بينها وبين سائر السكان. وفي إطار الهدف 1 حول القضاء على الفقر، تندرج غايات عدة معنية بالفئات الضعيفة، وهي الغايات المتعلقة باستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة للجميع وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء (الغاية 1-3)؛ وضمان تمتع الجميع بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية والتكنولوجيا الجديدة (الغاية 1-4)؛ وبناء القدرة على الصمود والحد من التأثير بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ، وغيرها من الصدمات والكوارث (الغاية 1-5). ويشير الهدف 2 حول القضاء على الجوع إلى

"الفئات الضعيفة" لا سيما في الغاية 1-2 المعنية بالقضاء على الجوع وضمان استمرار حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي. كما تشير غايات أخرى أيضاً إلى الفئات الضعيفة، وهي: الغاية 4-5 حول القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني؛ والغاية 6-2 حول ضمان حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ووضع نهاية للتغوط في العراء؛ والغاية 8-8 بشأن حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة؛ والغاية 11-2 حول توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة؛ والغاية 11-5 حول التقليل إلى درجة كبيرة من الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الكوارث؛ ووسيلة التنفيذ 13-ب حول تعزيز آليات تحسين قدرات إدارة تغيّر المناخ على نحو فعال.

خامساً- إعلان القاهرة لعام 2013 وأهداف التنمية المستدامة المقترحة: استعراض مقارن

32- يشكل إعلان القاهرة لعام 2013 بشأن "تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير"، برنامج العمل المتفق عليه للنهوض بالقضايا السكانية في المنطقة العربية لما بعد عام 2014. وهذا الإعلان يتفق تماماً مع أهداف التنمية المستدامة المقترحة. ولكن الإطارين يختلفان في طبيعتهما. فالأول هو إطار إقليمي يعرض بطريقة شاملة الخطط والبرامج والسياسات المطلوبة للنهوض ببرنامج العمل الخاص بالسكان والتنمية في البلدان العربية؛ أما الثاني فهو إطار عالمي شامل يتضمن أهدافاً يمكن تكييفها على المستويين الوطني والإقليمي. وتبين المقارنة أدناه التلاقي بين الإطارين من حيث مقارنة القضايا السكانية في جميع المجالات.

ألف- الشباب

33- في موضوع الكرامة وحقوق الإنسان، يركز إعلان القاهرة على العديد من القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى الشباب، بما في ذلك: (أ) الحصول على التعليم الجيد والتوفيق بين التحصيل العلمي واحتياجات سوق العمل؛ (ب) ضمان الحق في العمل اللائق للشباب؛ (ج) مكافحة عزلة الشباب وتنمية قدراتهم لبناء علاقات اجتماعية سليمة؛ (د) تكوين قوى عاملة ماهرة من خلال الاستثمار في برامج التعليم، والتدريب المهني، والمشورة المهنية، والحماية الاجتماعية، وغيرها؛ (هـ) إشراك الشباب بفعالية في صنع القرار، وضمان مشاركتهم في المجال السياسي؛ (و) تشجيع الشباب على احترام حقوق الآخرين وتطوير قيم عدم التمييز والمساواة بين الجنسين. أما أهداف التنمية المستدامة المقترحة فلا تتناول هذه القضايا بالتفصيل الوارد في إعلان القاهرة، ولكنها تركز على الجوانب الرئيسية نفسها المتعلقة بالتعليم والتشغيل والدمج كما هو مبين في الفقرة 26 من هذه الوثيقة.

34- وفي مجال الصحة، يقدم إعلان القاهرة توصيات بشأن المسائل التالية: (أ) التوعية بمسائل الصحة الجنسية والإنجابية من خلال توجيهات الوالدين؛ (ب) إتاحة وصول الشباب إلى خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة، المراعية للشباب وبأسعار معقولة؛ (ج) تعزيز صحة الشباب، بما في ذلك الجانب النفسي، ومعالجة السلوك غير المسؤول المتعلق بقضايا التدخين، والكحول، والمخدرات، والسلامة على الطرق؛ (د) توفير التربية الجنسية المناسبة لتمكين الشباب من حماية أنفسهم من الحمل غير المرغوب فيه، وفيروس نقص المناعة البشرية، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ (هـ) القضاء على زواج الأطفال والزواج القسري ووقف ختان الإناث. أما المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فلا يشير إلى

الشباب ولا إلى أي فئة اجتماعية وديمغرافية محددة يتناولها هذا التحليل بل يتضمن هدفاً شاملاً متعلقاً بالصحة وهو الهدف 3 الذي يدعو إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

35- وفي موضوع المكان والتنقل، يوصي إعلان القاهرة بتعزيز سبل التصدي لكافة أشكال العنف التي تستهدف الشباب في حالات النزوح، وضمان توافر الخدمات المخصصة لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي وإتاحتها لجميع السكان المتضررين من النزاع. ويشدد على دور الشباب، بصفتهم عناصر للتغيير، في جهود حماية البيئة. أما المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فيشدد في مقدمته على أهمية تعزيز السلام والأمن، وتقديم الدعم إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات، واحترام حقوق الإنسان (A/68/970، الفقرات 1-8، الصفحات 8-12).

36- ويتناول إعلان القاهرة بالتفصيل موضوع الحوكمة والمساءلة، فيدعو إلى وضع سياسات وبرامج تهدف إلى بناء قدرات الشباب من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب المهني؛ ونشر ثقافة المواطنة بينهم؛ وتوفير فرص العمل اللائق؛ وتعزيز روح المبادرة لديهم؛ وتوفير الإرشاد المهني والحماية الاجتماعية. ويدعو إعلان القاهرة أيضاً إلى تعزيز مشاركة الشباب من خلال التعليم، والفنون، والأدب، وجميع وسائل الاتصال، وعبر (أ) دمجهم كشركاء رئيسيين في صنع القرار وفي تخطيط ورصد وتقييم السياسات والبرامج التي تتناول مسائل متعلقة بهم؛ (ب) اعتماد عمليات الإدارة المناسبة؛ (ج) تعزيز قدرات المنظمات والشبكات التي يقودها الشباب من أجل تمكينهم من الاستفادة من إمكانياتهم. وفي هذا السياق، يؤكد إعلان القاهرة أهمية إجراء البحوث وجمع البيانات المتعلقة بقضايا الشباب ونشرها.

37- بدورها، تركز أهداف التنمية المستدامة المقترحة على الشباب في المجالات المتعلقة بالعمل والبيانات المصنفة حسب السن. وهي تشير إلى معظم قضايا الحوكمة المذكورة في إعلان القاهرة، ولا سيما استحداث نظم حماية اجتماعية ملائمة (الغاية 1-3)؛ وإشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مقدمة المقترح، الفقرة 14)؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات (الغاية 16-6)؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (الغاية 16-7)؛ وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات (الغاية 16-10)؛ ولكن من دون أي إشارة إلى فئة الشباب بحد ذاتها.

38- ويشير بعض التوصيات المتعلقة بالشباب في إعلان القاهرة، إلى الجانب المتعلق بالاستدامة من خلال الدعوة إلى ما يلي: (أ) إدراج أثر التنمية المستدامة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في المفاوضات التجارية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية على الشباب؛ (ب) توعية الشباب وإثراء معرفتهم بشأن القضايا البيئية؛ (ج) إشراك الشباب في الجهود الرامية إلى حماية البيئة وذلك للتأثير على اختياراتهم فيما يتعلق بالاستهلاك وأنماط الحياة والوظائف. وفي هذا السياق، تشير أهداف التنمية المستدامة المقترحة إلى الشباب في وسيلة التنفيذ 13-ب التي سبق وذكرت في الفقرة 26 من هذه الوثيقة.

باء- الهجرة الدولية والمهاجرون

39- في موضوع الكرامة وحقوق الإنسان، يقر إعلان القاهرة بأن المهاجرين لا يزالون يخضعون لأشكال متعددة ومتداخلة من عدم التمكين والتمييز، لذا يركز على أهمية ما يلي: (أ) الالتزام بحماية حقوق جميع المهاجرين ورعايتهم بما في ذلك حقوق الإنسان وحقوق العمل؛ (ب) توجيه اهتمام خاص للاجئين والنازحين والمعرضين للهجرة القسرية، لا سيما في الدول العربية؛ (ج) ضمان الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين لحثهم على الاستثمار في بلدانهم الأم؛ (د) مكافحة أشكال كره الأجانب والتمييز

والتهرب والاتجار؛ (هـ) التصديق على الاتفاقيات الدولية الأساسية بشأن حقوق الإنسان وحقوق العمل المتعلقة للمهاجرين. وباستثناء قضايا اللاجئين والأشخاص النازحين التي لا تشير إليها بالتحديد أهداف التنمية المستدامة المقترحة بل ترد في التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام عن خطة التنمية لما بعد عام 2015⁽¹⁹⁾، كما أن جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالمهاجرين التي يتناولها إعلان القاهرة، ترد أيضاً في أهداف التنمية المستدامة كما هو مبين في الفقرة 28 من هذه الوثيقة.

40- وفي مجال الصحة، لا يتضمن الإطاران أي إشارة محددة إلى المهاجرين، بل توصيات تنطبق في معظم الحالات على مجمل السكان. وتركز توصيات إعلان القاهرة على الصحة الجنسية والإنجابية؛ وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة؛ والقضاء على زواج الأطفال والزواج القسري؛ وتحسين نوعية الخدمات الطبية؛ والالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية. ويتضمن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المقترحة غايات متعلقة بالصحة تنطبق على جميع السكان.

41- وفي إعلان القاهرة، تتناول التوصيات المتعلقة بالهجرة الدولية في إطار موضوع المكان والتنقل، الجانب المتعلق بالإدارة من جوانب الهجرة. ويشير إعلان القاهرة وأهداف التنمية المستدامة المقترحة إلى القضايا التالية: (أ) استبقاء القوى العاملة في قطاع الصحة؛ (ب) خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين؛ (ج) زيادة توافر البيانات المصنفة؛ (د) تعزيز التعاون الدولي. وتتناول أهداف التنمية المستدامة المقترحة المسألة الأخيرة المتعلقة بالتعاون الدولي على مستوى كلي، أما إعلان القاهرة فيدعو بالتحديد إلى التعاون بين البلدان لزيادة إسهام الهجرة في التنمية إلى أقصى حد. ويتناول إعلان القاهرة بالتفصيل المجالات التي تندرج ضمن إطار الهجرة الدولية وتتطلب اتخاذ السياسات والتدابير اللازمة وتنفيذها؛ ووضع الخطط والبرامج المطلوبة؛ وإنشاء النظم والسجلات الملائمة. وتشمل هذه المجالات مسائل متعلقة بهجرة اليد العاملة، بما في ذلك نقل الاستحقاقات؛ وتشجيع الاستثمار في البلد الأم؛ وإعادة دمج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم؛ والاستفادة إلى أقصى حد من فوائد الهجرة؛ وتنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية. ويشير الإعلان أيضاً إلى أهمية التعاون بين الجهات المعنية لتنظيم الهجرة. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة غاية تشمل جميع هذه الجوانب (الغاية 10-7)، وتدعو إلى "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة".

جيم- كبار السن

42- كما هو الحال بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى، يتضمن الإطاران إلى حد ما إشارات متشابهة بشأن القضايا المتعلقة بكبار السن، ولكن تختلف بينهما طريقة صياغة البراهين ومدى تطرقهما إلى التفاصيل. فأعلان القاهرة يتعمق أكثر في تناول القضايا المتعلقة بكبار السن، ولا سيما في الشق المتعلق بالحوكمة. وفي مجال الكرامة وحقوق الإنسان، يشدد إعلان القاهرة على أهمية الالتزام بما يلي: (أ) تعزيز قدرات كبار السن وتهيئة البيئة المواتية لشيخوخة نشطة والاستفادة من خبرة كبار السن ومعرفتهم المتراكمة؛ (ب) القضاء على الفقر وتمكين الأسر من رعاية كبار السن؛ (ج) التمسك بحقوق كبار السن في الأمن المالي والرعاية الاجتماعية؛ (د) منع جميع أشكال سوء المعاملة والتمييز والعنف ضد كبار السن، ولا سيما النساء منهم، لتمكينهم من عيش حياة كريمة آمنة؛ (هـ) تعزيز دور العائلة في توفير الرعاية لكبار السن. وفي هذا المجال، تشير أهداف التنمية المستدامة المقترحة إلى البعد المتعلق بالعمر عند تناول

(19) التقرير A/69/700، بعنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض".

القضايا الخاصة بالقضاء على الفقر وبالدمج، ولا تذكر كبار السن بشكل خاص إلا في المجالات المتعلقة بتحسين التغذية.

43- وفي مجال الصحة، يدعو إعلان القاهرة بوضوح إلى ضمان الصحة والرفاه في سن الشيخوخة من خلال دعم الرعاية الذاتية والوقاية عبر نشر مواد للتوعية الصحية، وإصلاح النظم الصحية لتركز على التشخيص المبكر والوقاية من الأمراض، وذلك لدعم الشيخوخة النشطة ونشر هذا المفهوم. ويدعو أيضاً إلى إدراج أمراض الشيخوخة ضمن السلة الصحية، وإدراج اختصاص طب كبار السن (الشيخوخة) ضمن برامج التعليم في الجامعات. أما أهداف التنمية المستدامة المقترحة فتشير إلى بُعد الأعمار في الهدف 3 المتعلق بالصحة وفي الغاية 3-8 التي تدعو إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والأدوية واللقاحات الأساسية الجيدة.

44- وفي مجال المكان والتنقل، تركز أهداف التنمية المستدامة على ضمان إمكانية وصول كبار السن إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة (الغاية 11-2) واستفادة الجميع من الأماكن العامة (الغاية 11-7). أما إعلان القاهرة، فلا يشير بطريقة مباشرة إلى مسألتي الاستدامة والكلفة الميسورة، بل يركز على البعد المتعلق بإتاحة الوصول إلى نظم النقل، فيدعو إلى أخذ الاحتياجات والقدرات الوظيفية الخاصة بكبار السن في الاعتبار عند تصميم المساكن والمباني ونظم النقل والأماكن العامة.

45- وفي مجال الحوكمة والمساءلة، يدعو إعلان القاهرة إلى وضع سياسات وتشريعات تدعم تنفيذ التوصيات التي يقدمها في مجال الكرامة وحقوق الإنسان، كتعزيز الشيخوخة النشطة ودور الأسرة في رعاية كبار السن. ويشدد أيضاً على أهمية المشاركة وإقامة الشراكات من خلال ما يلي: (أ) إشراك المجتمع المدني؛ (ب) إنشاء شبكات لكبار السن؛ (ج) إشراك كبار السن في عمليات التنمية الوطنية؛ (د) إقامة شراكات بين مختلف الجهات التي تعمل على بناء قدرات المختصين في مجال الصحة، وأفراد الشرطة، وسائر العاملين مع كبار السن، وذلك لمكافحة جميع أشكال سوء المعاملة. ويدعو إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان عند تناول القضايا المتعلقة بكبار السن والنهوض بها، بما في ذلك إعداد السياسات؛ وإلى دمج المسائل المتعلقة بالشيخوخة في عمليات التنمية وفي جميع القطاعات. ويشدد الإعلان على ضرورة إجراء البحوث وتوفير البيانات، إذ يدعو إلى إجراء البحوث العلمية عن وضع كبار السن لتحديد احتياجاتهم بشكل أدق؛ وزيادة الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي، لبناء القدرات في مجالي إجراء البحوث وجمع البيانات عن كبار السن ونشرها؛ والاستناد إلى هذه البيانات عند وضع السياسات. وتركز أهداف التنمية المستدامة المقترحة أيضاً على أهمية توفر البيانات، وتتضمن غاية تدعو إلى تقديم الدعم الفني للبلدان في جمع بيانات موثوقة ومصنفة حسب العمر، ونشرها في الوقت المناسب (وسيلة التنفيذ 17-18).

دال- الأشخاص ذوو الإعاقة

46- يدعو الإطاران بشكل أساسي إلى العمل على تكريس كرامة الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والاختلاف الوحيد بينهما هو في طريقة صياغة الغايات ومدى التطرق إلى التفاصيل في معالجة القضايا ذات الصلة. ويؤكد إعلان القاهرة أهمية التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، اللذين يتناولان جميع القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك، الحماية الاجتماعية؛ والعمل؛ والصحة؛ والتعليم؛ والإدماج؛ وإتاحة الوصول؛ والمساواة والحماية من التمييز. وتتناول الاتفاقية أيضاً مسائل متعلقة بالحوكمة مثل المشاركة، وتعديل القوانين والتشريعات والأعراف والممارسات التي تنطوي على تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدماج قضايا الإعاقة في استراتيجيات التنمية المستدامة. ويشدد

إعلان القاهرة على قضايا الحوكمة، فيدعو إلى اعتماد قوانين وإجراءات ترعى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعديل القوانين والإجراءات القائمة التي تنطوي على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير أهداف التنمية المستدامة المقترحة وإعلان القاهرة إلى أهمية تنمية القدرات في مجال جمع البيانات العالية الجودة وفي الوقت المناسب عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ونشرها، كما يشدد إعلان القاهرة على توفير الدعم اللازم لإثراء عمليات البحث والتحليل. وتشير أهداف التنمية المستدامة بشكل محدد إلى ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم، وحصولهم على فرص العمل، والعمل على تمكينهم وتعزيز إدماجهم، كما هو مبين في الفقرة 30 من هذه الوثيقة.

47- وفي مجال المكان والتنقل، تشدد أهداف التنمية المستدامة المقترحة على توفير سبل استفادة الجميع من نظم النقل والأماكن العامة الآمنة. أما إعلان القاهرة فيدعو الدول إلى التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتضمن بعداً متعلقاً بإتاحة الوصول. وكما سبق وذكر في مجال الصحة، لا تشير أهداف التنمية المستدامة المقترحة بالتحديد إلى الفئات الاجتماعية والديمغرافية التي تتناولها هذه الوثيقة، أما إعلان القاهرة فيشدد على ضرورة ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية الأساسية الجيدة وبأسعار معقولة.

سادساً- الخلاصة والرسائل الأساسية

48- تولى أهداف التنمية المستدامة المقترحة وإعلان القاهرة أهمية كبيرة للسكان باعتبارهم عنصراً أساسياً في نجاح خطة التنمية المستدامة. ويركز الإطاران على احتياجات الفئات الرئيسية ودينامياتها ويؤكدان الدعم السياسي القوي لإدراج قضايا السكان في سياسات وبرامج التنمية. وفي ضوء ما جاء في هذه الوثيقة، تُعرض التوصيات التالية على الدول الأعضاء في الإسكوا للنظر فيها.

49- في إطار المفاوضات الدولية الجارية حول أهداف التنمية المستدامة، لا بد من اتخاذ التدابير التالية:

(أ) الاحتفاظ بالأهداف والغايات المتعلقة بالسكان، ولا سيما تلك المعنية تحديداً بالفئات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة والفئات الضعيفة؛

(ب) وضع مؤشرات تعنى بديناميات وخصائص السكان، ولا سيما تلك التي تؤثر على حياة الفئات الأكثر ضعفاً؛

(ج) ضمان بقاء وسائل التنفيذ المعنية بالسكان والفئات الاجتماعية والديمغرافية جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة؛

(د) العمل على إعادة إدراج الإشارة إلى النازحين واللاجئين في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في الغايات ووسائل التنفيذ ذات الصلة؛

(هـ) تشجيع التنسيق الوثيق بين المجالس القومية للسكان والبعثات الدائمة للدول الأعضاء في نيويورك لضمان التماسك والدعوات القائمة على أدلة.

50- وفيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية في السياسات الوطنية والقطاعية في المنطقة العربية، يجدر النظر في التدابير التالية:

(أ) الالتزام بتنفيذ إعلان القاهرة الذي اعتمد في عام 2013، باعتباره خارطة طريق لإرشاد العمل على قضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية لفترة ما بعد عام 2014، وضمان تماشي الخطط التي تضعها البلدان لتنفيذ إعلان القاهرة مع أهداف التنمية المستدامة المقترحة؛

(ب) اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة، وإدارة النمو السكاني على نحو فعال، لتخفيف الضغوطات على البيئة والموارد الطبيعية؛ وإدارة النمو السكاني تتيح زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم عند الأفراد، وتدعم بذلك الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛

(ج) ضمان إدماج جميع الجهات المعنية، ومنهم الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرون الدوليون حيثما وجب، ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بمسائل متعلقة بهذه الفئات، لدعم مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعظيم مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك:

(1) تحسين الوصول إلى المعلومات؛

(2) احترام حرية تكوين الجمعيات؛

(3) تعزيز الترتيبات المؤسسية، وإجراءات الحكم، وقنوات التواصل، وآليات التقييم والمساءلة، بما يضمن المشاركة المنهجية للفئات الاجتماعية والديمقراطية في عمليات صنع القرار؛

(4) إيلاء الاعتبار الواجب لإشراك جميع الفئات السكانية في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج.

(د) وضع سياسات لتمكين الشباب تلبي احتياجاتهم وأولوياتهم بما يتفق مع برنامج العمل العالمي للشباب؛

(هـ) دعم العمليات التشاورية الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالتنقل والهجرة الدولية، للحد من آثارها السلبية وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها، من خلال الحد من تكاليف معاملات التحويلات المالية، وتوفير الحماية الاجتماعية للمهاجرين، وإتاحة إمكانية نقل المعاشات التقاعدية، وتوفير الاستحقاقات الاجتماعية، والاعتراف العادل بالمؤهلات؛

(و) التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمهاجرين والتصديق عليها أو الانضمام إليها، كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية والبروتوكول الخاصين بوضع اللاجئين؛

(ز) اعتماد نهج قائم على الحقوق لمعالجة القضايا المتعلقة بكبار السن، والمشاركة في الدورة الثالثة لاستعراض خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة وتقييمها؛

(ح) التوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري والتصديق عليهما أو الانضمام إليهما، ومعالجة الثغرات التي تشوب عمليتي التنفيذ والرصد؛

(ط) تعزيز عملية جمع البيانات بانتظام ونشرها وإتاحة الوصول إليها مع تصنيفها حسب الخصائص الديمغرافية مثل العمر، والجنس، والإعاقة، والموقع الجغرافي، والوضع كمهاجر، وذلك لوضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج إنمائية قائمة على الأدلة.